الحداثة والتحديث في كوريا الجنوبية بارك شونغ هي أنموذجا (١٩٦١-١٩٧٩)

أ.د. صفاء كريم شكر

كلية التربية الجامعة المستنصرية

الكلمات الافتتاحية :الحداثة، التحديث، السياسية، الاقتصادية، دستور

الملخص:

يتناول هذا البحث مدة زمنية مهمه في تاريخ كوريا الجنوبية ولا سيما رئاسة بارك شونغ هي ١٩٦١ – ١٩٧٩ لما لها من اثر في تقدم بلاد كوريا الجنوبية وجعلها في مضمار الدول المتقدمة صناعيا في منافساتها للصناعات الالكترونية والثقيلة وقد تصدى هذا البحث السياسة الاقتصادية والاصلاحات الدستورية والسياسة الانفرادية الذي استخدمها شونغ بارك هي واختتم البحث باستنتاجات تؤيد ان مسار الحكم الانفرادي في كوريا الجنوبية رغم سلبياته لكن ادى بنتائج جيدة على المستوى الصناعي ومستوى معيشة الفرد في كوريا الجنوبية.

المقدمة:

إن دراسة تجارب الشعوب الاسيوية، في مجال الحداثة[١] والتحديث[٢] واعادة البناء وتطوير البني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما في دول جنوب شرق آسيا وبالتحديد (كوريا لجنوبية) له فائدة في تقديم نمطا جديدا من الدراسات التي تتفاعل فيها أدوات العلوم الإنسانية والاجتماعية بعد التغييرات الكبيرة التي طالت التاريخ، ومعرفة تاريخ تلك الدول وكيفية تطورها على مختلف الأصعدة امرا مهما للإفادة منه النخب التي ترنوا لواقع افضل في بلدانهم.

جاء عنوان البحث" الحداثة والتحديث في كوريا الجنوبية ١٩٦١-١٩٧٩ وحددت هذه المدة وهي بداية حكم الرئيس بارك شونغ هي بعد قيامه بالانقلاب العسكري عام ١٩٦١، ولغاية اغتياله سنة ١٩٧٩، خلال تلك المدة شهدت كوريا واقع سياسي واقتصادي واجتماعي متجدد وملهف لتلقف الحداثة الوافدة إلى بلدهم، فضلا عن انفتاحهم على البلدان المجاورة وتأثرهم باليابان.

قسم البحث الى مقدمة، وثلاثة محاور رئيسية واستنتاجات لأبرز الأحداث التي تناولها البحث، فقد تضمنت التوطئة دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في كوريا الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية، ولغاية ١٩٦١، وما تخللت تلك المدة من اصدار دستور لكوريا، وانتخاب الرئيس سينغمان ري، وأبرز الاجراءات التي قام بها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، في حين تناول المحور الأول التنمية السياسية في كوريا ١٩٦١-١٩٧٩ الحداثة والتحديث التي لصقت بالدستور خلال حكم الرئيس بارك شونغ هي وما تضمنه من صلاحيات.

اما المحور الثاني فقد تطرق الى الجانب الاقتصادي، واهم المستحدثات التي طرأت على كوريا خلال مدة حكم بارك، وتتبعت دور الشركات التي كان لها دور في تنمية الواقع الاقتصادي في كوريا وأبرز تلك الشركات هي شركة (هونداي، وسامسونغ، دايو ، وال جي)، ومن ثم تتبعت في المحور الثالث أهم الاجراءات والمستحدثات التي تخللت المجتمع الكوري، بحيث ركزت على مسألة التعليم كونه احدى الركائز الأساسية التي تساهم في نضج ووعي الجماهير، خصوصا لما خلفته التكنلوجيا الغربية والخارجية على المجتمع.

اعتمدت في كتابة البحث على مصادر متنوعة الا أن رسالة طلال اسماعيل ابراهيم بعنوان دراسة في ثنائية التقليد والحداثة، كانت من أهم المصادر والتي زودت البحث ببعض الافكار والحجج وساعدت على فهم مادة البحث.

توطئة: (الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كوريا حتى ١٩٦١)

تقع كوريا الجنوبية في شرق اسيا وهي جزء من شبه الجزيرة الكورية التي هي عبارة عن لسان من اليابس يمتد في البحر وتصل مساحتها الكلية الى (٩٩٢٧٤)كم^{٢} تؤلف الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته ١٩٪ من اجمالي مساحة الأرض، فيما تشكل الغابات نسبة قدرها ٦٥.٢% من المساحة الكلية، وترتفع مساحة الأرض المروية الي ٧١,١ % من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة[٣].

بعد الحرب العالمية الثانية انقسم العالم الى معسكرين مختلفين في جميع النواحي، وظهور قوتين عالميتين هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ونظام شيوعي اشتراكي يمثله أحد الأقطاب في العلاقات الدولية وهو الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، والقطب الثاني هو الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي ذو الفكر الرأسمالي الليبرالي[٤] .

جرت اول انتخابات رئاسية عام ١٩٤٨، تحت اشراف الامم المتحدة وأفضت إلى انتخاب اول رئيس مدني في ١٥/آب/١٩٤٨، وهو سينغمان ري، وتم اعلان جمهورية كوريا في ٣١/ آذار من العام نفسة، وشهدت الحقبة الزمنية بين آب ١٩٤٥الى ١٩٥٣ ظهور نظام

معادي للشيوعية في كوريا الجنوبية، ولطبيعة الدولة وجغرافيتها كونها مكانا لمواجهات (الحرب الباردة)[٥] في شرق اسيا كان تدخل الولايات المتحدة واضحا في تسريب المؤسسات الديمقراطية الى الجنوب لأسباب جيو-سياسية[٦] .

كان إصدار الدستور من أهم الاجراءات التحديثية التي جرت في ٧/حزيران/ ١٩٤٨، ومثل هذا الدستور محاولة للتوازن في ثنائية التقليد والحداثة وتشير ديباجة الدستور عن روح تجسد الاعتزاز بالتقاليد وبكل ما هو تاريخي وحضاري، مع الابتعاد عن الأنا التي تشير الى الانانية والذات في بداية الدستور، ركزت فقرات الدستور على ثنائية التقليد والحداثة، فالمادة (١) تشير في فقرتها الأولى أن "جمهورية كوريا هي جمهورية ديمقراطية"، والفقرة (٢) التكمن سيادة جمهورية كوريا في الشعب، وتنبع كل سلطات الدولة من الشعب"، وتشير الى تبني الحداثة كونها ترمز الى الديمقراطية، أما المادة (٢) فتؤكد الفقرة من المادة على "حالة عدم التحيز السياسي للمسؤولين الحكوميين ويحدد ذلك بقانون"، والحداثة غربية واضحة من خلال عدم استعمال المناصب العليا من أجل المكسب والاثراء السياسي، مع تشريع ذلك بقانون[٧] .

في حقبة الخمسينيات، كان الرئيس ري قد مثل التقليد الكوري بمعنى انه في جميع الانتخابات الرئاسية ١٩٥٢ و ١٩٥٩ و ١٩٦٠، كان هو المرشح الأوحد، وكانت الانتخابات أشبه بالتقليد المتمسكة بشخص واحد لا غيره، كان يحظى بدعم واضح من الحزب الليبرالي الحاكم، وعندما اجريت الانتخابات الرئاسية بتاريخ ١٥ آذار عام ١٩٦٠ في خضم استياء شعبي، استعمل ري جميع الوسائل في سبيل التأثير على التصويت، من ضمنها شراء الأصوات وتبديلها، واستبدال صناديق الاقتراع وتزوير الأصوات، وبدأت حالة من الهياج الشعبي وخرجت انتفاضة شعبية مثلها الطلاب في الجامعات والثانويات، وكانت مطالبهم البدء بانتخابات جديدة واستقالة الحكومة، وفي ٢٦نيسان١٩٦٠، أعلن الرئيس ري تقديم استقالته بعد مدة حكم الفردي استمرت اثني عشر عاما، وذهب الرئيس الى المنفى في هاواي بتاريخ ٢٩ ايار[٨] .

انتهت الجمهورية الأولى بإسقاط الرئيس ري، لتبدأ الجمهورية الثانية بانتخاب برلماني جديد نائبا للرئيس يون بو-سون وهو من أعضاء الحزب الديمقراطي القدامى ليكون الرئيس الثاني للجمهورية الكورية الثانية، بدأ في عهده نوع من التحديث، التي شكلت نظاما وزاريا بديلا للنظام الرئاسي، فاصبح لمجلس الوزراء الدور الأكبر في الحياة الكورية، الذي رشح جانغ ميون لمنصب رئيس الوزراء، الا أن الحكومة واجهت تحديات داخلية، هناك شعب ثائر واعمال شغب، والشعب يريد الاصلاح، مع ارتفاع أصوات الطلبة الذين زادت ثقتهم بأنفسهم

بعد اسقاط الرئيس ري، لذلك كان الوضع العام الداخلي مفعم بالغموض والانقسامات الداخلية التي أربكت عمل الحكومة، ناهيك عن محاولات التدخل لكوريا الديمقراطية في الشأن الداخلي لجمهورية كوريا عن طريق إثارة مواضيع حساسة، ولاسيما الوحدة الكورية[٩].

اما الوضع الاقتصادي، فقد كان الاقتصاد الكوري يمر بظروف صعبة، إذ كانت ركائز الفكر الياباني من الناحية الاقتصادية راسخة على أرض الواقع، لاسيما في عمليات الإنتاج الاقتصادي وان كانت محسوبة على اليابان نفسها وتجربتها، بقيت كوريا تبحث عن الإصلاح والنمو الجديد للواقع الاقتصادي من أجل الانسجام مع سيادتها الوطنية في ظل مجتمع تقليدي بحت، وشكل التنافس الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة مهمة وأشاع حالة من التسابق نحو التسلح الأمني، إلا أنه في الوقت نفسه، أفرز حالة من التنافس الاقتصادي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وعاني الاتحاد السوفيتي من الاستنزاف الشديد، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية في الصدارة بمجمل الأوضاع، ومن مميزات المجتمعات الرأسمالية إنها وصلت إلى مرحلة مقدمة من التشبع في مراحل الانتاج مما جعلها تبحث عن حالة أفضل وجديدة، وهي عملية التصريف نحو الأسواق[١٠]. كانت التحديات كبيرة في الجانب الاقتصادي، وكان التحدي الرئيس الذي واجه الحكومة الكورية هو كيفية إيصال الاقتصاد الكوري الى مرحلة الاستقرار وكبح جماح التضخم، وكانت أولى العمليات هي عملية إصلاح الأراضي، وفقا للقانون الصادر في حزيران عام ١٩٤٩، الذي ساهم في عملية النمو الاقتصادي وعرض جميع طبقات الاقطاعيين للتحجيم. كانت القطاعات الرئيسة في جمهورية كوريا معرضة لعمليات تدمير واضحة، ولاسيما في القطاعين الصناعي والزراعي، اذ عانى القطاع الصناعي من عمليات تدخل مبرمجة من الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت بعملية فرض قيود للحد من عمليات الاستثمار ومنح القروض الداخلية، وكان القصد من هذه العمليات فسح المجال للصناعة الأمريكية ولاسيما بضائعها بالتسلل إلى جمهورية كوريا، أما القطاع الزراعي، فكان له نصيب آخر من التردي، لاسيما تخلف السوق الكورية أمام المنتجات الزراعية الأمريكية، مما جعل هناك فائض للولايات المتحدة الاميركية[١١] .

دشنت استراتيجيات وخطط من أجل النهوض بعملية النمو الاقتصادي بتدشين خطة نمو اقتصادية ليبرالية مناهضة للشيوعية عن طريق القطاع الخاص، وخطة تديرها الدولة، وكان الاتفاق الرئيس هو الحاجة الفعلية عمليا لتدخل الدولة من أجل خلق هيئة مسؤولة عن التخطيط، فقد وضعت إدارة الرئيس ري في عام ١٩٥٦ خطة نمو اقتصادية أمدها خمس سنوات، ثم عادت لتضع خطة في عام ١٩٥٩، وكانت المدة ثلاث سنوات، لكن النجاح

لم يصب تلك الخطط، وحتى حكومة رئيس الوزراء جانغ ميون، التي وضعت الاقتصاد الوطني على قائمة أولوياتها التي اكتملت في عام ١٩٦١، بدأت تطلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن مصيرها الفشل بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، لاسيما بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٦١[١٢].

اما فيما يخص الوضع الاجتماعي والثقافي في كوريا الجنوبية، كانت المرحلة الأولى من عهد الجمهورية تقليدية، إذ انتشرت الحرف الشعبية، والمشاغل والورش، وكل شخص ينجز عمله بتفان وجميعهم يرتدون الأزياء التقليدية، وعند مدخل المنازل، ولاسيما القديمة نجد هناك بعض النساء يمارسن عمل غزل الخيوط من مادة الحرير المستخرج من دودة القز بعد وضعه في إناء ماء حار، وهذه المادة غالية جدا، ظلت مراسيم الزواج تقليدية، ومثل الغناء والرقص تعبيرا عن روح المجتمع الكوري، إذ تكون الموسيقى مستوحاة من التقاليد (الكونفوشيوسية) [١٣] بشكل كلاسيكي، وتعرف باسم (الاك)، بينما للموسيقى الشعبية طعم خاص لأنها مفعمة بالعاطفة مع اجواء من الرقص وكيف تعبر في رقص عن مشاعر فنية تعبر على الرغبة بكل مشاعرها بحيث تجمع الأمل في ثناياها ثم اليأس لكون الميت لا يرجع، ونتيجة الاحتكاك مع الغرب، بدأت تظهر الفرق السمفونية ومعاهد خاصة بالموسيقى التي تمثل الحداثة[١٤].

تشكل المجتمع الكوري من اتجاهات ليبرالية ويسارية، والمجموعات الليبرالية هي استجابات طبيعية لسنوات الحكومة الدكتاتورية، ويستند المجتمع على مبادئ أساسية قائمة على التعاون والانسجام، بحيث تكون الكونفوشيوسية حاضرة في نفوس الكوريين والاحترام متواصل من الأعلى الى الادني ومبدأ العلاقات قائم على أسس متينة قائمة على مبدأ الاخلاق[١٥].

وبذلك يمكن القول عهد الجمهورية (١٩٤٨-١٩٦٠) قد شهد عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي انعكس في عدم نجاح ري في تحقيق نجاحات واضحة ووفقا لذلك، فأن ري يتحمل جزءا من الفشل، في حين أن الجزء الآخر مرتبط بالفوضى العامة التي شهدتها جمهورية كوريا في مرحلة التأسيس المعقدة. وفيما يخص اشكالية التقليد والحداثة، مثل نظام ري استنساخ للديمقراطية الغربية بطبعة كورية تمثلت بتركيز السلطات بيد الرئيس الذي حاول تطبيق النظام الملكي بصورة جمهورية.

المحور الأول: الحداثة والتحديث في كوريا الجنوبية ١٩٦١ - ١٩٧٩: الجانب السياسي للرئيس شونغ هي بارك [١٦] (١٩٦١-١٩٧٩):

في صباح ١٩٦١/٥/١٦، أعلنت انتفاضة المقاتلين الوطنيين في تشكيلات الجيش والبحرية في جمهورية كوريا، وقامت القوات المسلحة بتنظيم صفوفها والزحف نحو سيئول عبر الجسر القائم على نهر هان، وتمكنت من احتلال المدينة الرئيسة بعد هجمة مباغتة بقيادة اللواء شونغ هي بارك، ثم اعلنت لجنة الثورة العسكرية برئاسة رئيس أركان الجيش الفريق جانغ دو يونغ عبر محطات الراديو بانها قد استولت على جميع الفروع الحكومية الثلاثة، كما تعهدت بميثاق يتألف من ستة نقاط: المعارضة الشديدة للشيوعية، واحترام ميثاق الأمم المتحدة، وإقامة علاقات أكثر متانة مع الولايات المتحدة الأمريكية والامم الحرة الأخرى، والقضاء على الفساد، وإقامة اقتصاد مدعوم ذاتيا وبذل الجهود لتوحيد الأراضي الكورية، ونقل السلطة السياسية إلى الشخصيات ذات كفاءة سياسية[١٧] .

اطلق على الحكم الجديد الذي قاده الجنرال بارك شونغ هي، "**دكتاتورية من أجل النمو**"، وحظيت بدعم الولايات المتحدة الأمريكية، لكن جاء على حساب الديمقراطية وحقوق الانسان والوحدة، كان هذا هو الانقلاب العسكري الأول في تاريخ كوريا المعاصر، وكان عدد الجنود الكوريين قد وصل الى (٧٢) الفا، نالوا دعم واضح من الرئيس ري والولايات المتحدة الأمريكية واصبحت المؤسسة العسكرية أكثر تنظيما في جمهورية كوريا، وازداد حجم القادة العسكريين وبدأوا يتدخلون في السياسة، وكانت الاستخبارات المركزية الأمريكية تعلم بالانقلاب وانها وافقت بعد أن علمت أن الحكومة ستتبنى سياسة مناهضة للشيوعية، وكان القادة العسكريون الذين تسلموا زمام السلطة قد بدأوا بتعطيل جميع المؤسسات التشريعية والادارية السابقة، وخلقوا محلها مجلسا عسكريا أطلق عليه (المجلس الأعلى لاعادة البناء الوطني)، وبات مصير الامة بين يدي هؤلاء الضباط الشباب اللذين أبعدوا السياسيين عن الحكم نفذوا برامجهم السياسية[١٨].

اتخذ قادة الانقلاب حزمة قرارات عند قيام انقلابهم في ايار عام ١٩٦١، وكانت احترازية نوعا ما تمثلت القيام بالتضييق على نشاط الأحزاب السياسية من خلال سياسة الحظر وحل الجمعية الوطنية، مع الرقابة الصارمة على الصحف الصادرة [١٩].

كانت بوادر التحديث قد بدأت منذ تأسيس جمهورية كوريا بديمقراطية مؤقته ، لتدخل مرحلة جديدة يدخل فيها الجيش في أتون السياسة، إلا وهي التنمية السياسية التقليدية الكورية من اجل النمو، وكانت هذه سنة ١٩٦١ قد شكلت بداية متواضعة لتطبيق الديمقراطية، لتبدأ مرحلة جديدة من التجربة الكورية هي مرحلة اعلان الجمهورية الثالثة التي بدأت رسميا منذ عام ١٩٦١[٢٠] تعهد الجنرال بارك في البداية بالعودة إلى الخدمة العسكرية بعد الانقلاب، لكنه غير رأيه وقرر دخول المعترك السياسي كمدني، وفي كانون الاول

١٩٦٢، تم تعديل الدستور بناء على طلب شونغ هي بارك، بحيث تشمل الفقرة الخاصة بالتعديل الرئيس ، اذ يكون نظام رئاسي احادي متحكم ونظام المجلس الواحد ، وهو الجمعية الوطنية.

في تشرين الأول ١٩٦٣، تم انتخاب شونغ هي بارك رئيسا للجمهورية الكورية، معلنا بذلك قيام الجمهورية الثالثة، وقد فاز بفارق بسيط بينة وبين منافسه الرئيس السابق يون بو الذي يمثل المعارضة، احتاجت ادارة الرئيس شونغ مجموعة خطط من اجل التنمية الاقتصادية، ومثل الحزب الحاكم الذي يعرف بالحزب الجمهوري الديمقراطي بالانتخابات بالأغلبية وحكم الضباط العسكريون الامة بعد ان تحولوا الى مدنيين[٢١].

حظي الرئيس بارك بمساندة كبيرة من رفاقه في المؤسسة العسكرية وكانت السلطة في نظام بارك بين يدي القادة العسكريين، وعبر العديد منهم الحدود الى (منشوريا)، خلال المدة الاستعمارية ن ودخول الاكاديمية العسكرية في منشوريا، وحققوا درجات ممتازة، وتمكن قسم منهم من الدخول الى الاكاديمية العسكرية اليابانية، وبذلك استطاع بارك تكوين بيروقراطية عسكرية ساعدته في تحقيق اهدافه[٢٢].

حاول الرئيس بارك تحقيق عملية تنمية داخلية، عن طريق نشر السياسة العسكرية في البلاد، وكانت الطريق المختصر لتجميد جميع المؤسسات السابقة والبدء بعملية تفعيل مؤسسات أخرى بموجب قرارات تقليدية داخلية، وبعد انتخابه رئيسا لجمهورية كوريا عام ١٩٦٣، بدأت عملية تحولات خارجية وداخلية، فالعلاقات اليابانية - الكورية كان تشوبها نوع من عدم التناغم بطرح الرؤى، لاسيما من الجانب الياباني في مسألة الاعتذار للشعب الكوري، وشعر العديد من الطلاب الكوريين بالغضب الشديد بسبب رفض اليابان الاعتذار عن الفظائع التي ارتكبتها خلال حقبة الاحتلال الياباني، وفي ٣ حزيران ١٩٦٤، ثار الطلاب ضد المعاهدة الكورية-اليابانية المزمع عقدها، فقامت اضطرابات اجتماعية كبيرة، ناهيك عن أن الأحكام العرفية كانت قائمة في البلاد منذ عام ١٩٦٢ ولم تنته رسميا إلا في عام ١٩٨٢[٢٣].

كانت ادارة الرئيس بارك ماضية في سبيل تطبيع العلاقات اليابانية- الكورية، فقد اعتقد أن التطبيع حاجة ملحة من أجل إكمال برنامج التنمية الداخلية، لاسيما في الجانب الاقتصادي، إلا أن هذه التوجهات اصطدمت بمشاعر الشعب الكوري الذي يقوم على مبدأ الاحترام وطلب الاعتذار الرسمي من اليابان عما اقترفته في كوريا[٢٤].

بدأت محاولة الصراع تظهر على السطح ضد مؤتمر كوريا-اليابان، وقاد الطلبة والمنشقون حملة كبيرة بين آذار ١٩٦٤ الى آب ١٩٦٥ محتجين على تطبيع العلاقات

الدبلوماسية مع اليابان بأسلوب الخضوع، وشكل حزب المعارضة والقادة (اللجنة الوطنية) للكفاح ضد الدبلوماسية المذلة تجاه اليابان، وحارب الطلاب.

على الخط الأول للصراع، واتخذوا موقفا وطنيا ضد التطبيع، وكان بارك يرنو إلى حسم هذا الملف من أجل مواصلة التطور الاقتصادي، وكان يرغب بتسوية لتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع اليابان[٢٥].

عقدت معاهدة للتطبيع بين جمهورية كوريا واليابان في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٦٥، كانت اغلب بنودها بروتوكولية، إذ تم مناقشة ما حدث في الحرب العالمية الثانية واعترفت اليابان بمقتل العديد من الكوريين، وكان عددهم حسب الاحصائية قد وصل الى (٢١٩١٩)، ومسألة التعويضات التي صرفها اليابانيون الى جمهورية كوريا وبلغت (٥٠٠) مليون دولار، إلا أن المشكلة ظلت تدور حول مسألة الاعتذار للشعب الكوري[٢٦].

شهد النصف الثاني من العقد تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، بسبب التصرفات الاستفزازية التي بدأت تصدر عن جمهورية كوريا الديمقراطية، وتحديدا بتاريخ الواحد والعشرين من كانون الثاني لعام ١٩٦٨، عندما قام افراد من قوات العمليات الخاصة الكورية الشمالية بالإغارة على المسكن الرئاسي، وفي اليوم التالي، قامت القوات البحرية الشمالية بحجز السفينة الأمريكية USPO10، وهي سفينة ملاحية تجسسيه امريكية، في تشرين الثاني من السنة نفسها، قام نحو (٨٠) عنصرا كوريا شماليا مسلحا بالتوغل في مدينتي اولجين وسامجيوك على الساحل الشرقي لكوريا الجنوبية، وقامت الولايات المتحدة بمطالبة جمهورية كوريا الديمقراطية بإطلاق سراح طاقم السفينة المؤلف من(٨٤) شخصا، لكن الجانب الأمريكي التزم جانب الصمت بخصوص محاولات كوريا الديمقراطية لتهديد جارتها الجنوبية [٢٧].

أدخلت الحكومة التدريب العسكري للطلبة في جمهورية كوريا لحماية الأمن الوطني، وبدأت معارضة التدريب العسكري للطلاب لأنه يعني عسكرة الحرم الجامعي، وحاول بارك الافادة من هذه الأزمة وتعديل الدستور لكي يسمح بالترشح لولاية ثالثة لإطالة حكمه بالاعتماد على إنجازاته الاقتصادية، واعترض العديد من الطلاب على محاولات الرئيس البقاء على كرسي الرئاسة لمدة اخرى، لكن في ايلول ١٩٦٩، قام (الحزب الجمهوري الديمقراطي) التابع للرئيس بارك بوضع مسودة لتعديل الدستور، وقام قادة حزب المعارضة بجهود لتشكيل لجنة وطنية للكفاح ضد التعديل الدستوري، وفي تشرين الأول، تم اجراء استفتاء صوت (٦٥%) من المشاركين فيه الصالح التعديل الدستوري، وقاطع (٤٠%) من المؤهلين للتصويت الاستفتاء، وصوت (٥٣%) من المشاركين ضد اجراء التعديل[٢٨].

فاز الرئيس بارك في انتخابات عام ١٩٧١ وحزبه بأكثرية المقاعد، على منافسه كيم داي جونغ، واحدث هذا الفوز حالة من عدم الرضى بحيث انتشرت المظاهرات الميدانية وأدى ذلك الى إعلان الحكومة الطوارئ بموجب مراسيم من أجل حماية الأمن الوطني كخطوة داخلية مهدت الى غلق جامعة سيئول، وكانت المعارضة شديدة ولم يتم حسم الأمر الا بعد تخلي الحكومة بشكل مؤقت عن استئناف الحوار مع جمهورية كوريا الديمقراطية، وكل ما يخص التوحيد[٢٩].

علق بارك الدستور في تشرين الأول عام ١٩٧٢، بحجة استكمال المباحثات مع جمهورية كوريا الديمقراطية، واستبدل نظام الحكم الدستوري بدستور يوشين [٣٠] Yushin الذي تم اعلانه في كانون الأول عام ١٩٧٢، تم عرض الدستور على الاستفتاء الشعبي الكوري من اجل أخذ الصفة الرسمية وإعطاء اشارة انه صدر باسم الشعب، وكانت نسبة التصويت عليه قد وصلت (٩١.٥%)، و حاول بارك من خلال دستور يوشين حصر السلطات بأكملها بيد الرئيس، وأصبح الأخير يتدخل في جميع مفاصل مؤسسات الدولة[٣١].

وتم انتخاب الرئيس عن طريق الاقتراع السري" **دون مناظرة مسبقة**"، استحدث الرئيس فقرة جديدة، وهي أن انتخاب الرئيس يكون حصرا عن طريق مؤتمر انتخابي لا يقل عدد اعضاؤه عن الفي عضو، بشرط أن يكون الانتخاب بشكل مباشر وسري دون معرفة لمن سيتم التصويت، وهذا يعبر عن تقليد واضح من الرئيس الذي اصبح رمز الدولة، والمسؤول الأول عن المؤتمر[٣٢] . وهذا ما يوضح أن بارك قد أخذ ينتهج نهجا تقليديا متجاوزا المفاهيم الديمقراطية للحداثة.

واكد الدستور على أن الجمعية الوطنية لتنتخب بموجب اقتراع عام ومؤتمر وطني لمدة تتراوح بين ثلاث وست سنوات، وهي تجتمع، مرة واحدة كل سنة لمدة لا تزيد عن تسعين يوما لتدرس وتقرر موضوعات من أمثال الموازنة وإقامة النصب التذكارية للمسؤولين البارزين، وثلث الأعضاء ينتخبون من المؤتمر العام بناء على توصية رئيس الجمهورية". وهكذا فأن السلطة التشريعية دخلت بمرحلة انتخاب جديدة ومستحدثة من الرئيس، بمعنى سيكون انتخابا ثنائيا احدهما عن طريق الاقتراع العام، أما ثلث الأعضاء الباقي فسيكون من المؤتمر الوطني الذي يشرف عليه الرئيس والعدد الفعلي للأعضاء (٢١٩)[٣٣].

وفيما يخص "الجهاز القضائي"، فأن ستة عشر قاضيا في المحكمة العليا، وهي أعلى محكمة في جمهورية كوريا، يعينون من رئيس الجمهورية، ونصت المادة (١٠٥) من الدستور على أنه عندما تستعصي قضية دستورية على الإفهام، فان المحكمة تحيلها الى "لجنة دستورية" ويصار الى اعتماد قرارها في هذا الشأن، وهذه اللجنة الدستورية يتم تعيينها من

رئيس الجمهورية من دون ريب"، وهذا استحداث غربي بنظرة تقليدية سطحية في مسألة تعيين القضاة حصرا من رئيس الجمهورية، فضلا عن ذلك أن اللجنة الدستورية هي اشبه بالمحكمة كونها تمثل البت النهائي في أي قضية مهمة، اما " لجنة الانتخابات، فأنها تتألف من أعضاء يتم تعيينهم أيضا من رئيس الجمهورية، وهي تنظر في جميع القضايا الهامة المتعلقة بإدارة الانتخابات والاستفتاء الشعبي"، وأصبح بارك يحاول تحقيق التنمية السياسية الداخلية من خلال آليات تقليدية حصرا من قبله بما يعرف بالمفوضية المركزية للانتخابات المستقلة، وتكون تحت سلطته مما يعطي انطباعا واضحا ان النتائج الانتخابية ستكون مستوحاة تحت الضغوط السياسية، ووفقا للمادة (٤٠) "فأن بمقدوره تعيين ثلث أعضاء الهيأة التشريعية" أما المادة (٥٣) فأكدت أنه "عندما يهدد الأمن الوطني السلامة البلاد والنظام بصورة خطيرة أو يتوقع ذلك، فان رئيس الجمهورية... يملك سلطة اتخاذ الإجراءات الطارئة التي تعلق لمدة مؤقتة حرية المواطنين وحقوقهم على ما هو منصوص عليه في الدستور الحالي، وفرض الاجراءات الطارئة فيما يتعلق

بصلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية"، وفي المادة (٥٩)، "يستطيع الرئيس حل الجمعية الوطنية"، أن مثل هذه الصلاحيات جعلت من بارك رمزا للدولة والأب للشعب الكوري، فكانت الكونفوشيوسية حاضرة في نفس وقلب الرئيس، لكن بروح اخرى هي الدكتاتورية المستبدة[٣٤] .

فاز الرئيس بارك في انتخابات عام ١٩٧٣، وأصبح الحاكم الفعلي بعد إصدار دستور يوشين، وحصل حزبه على الأغلبية السياسية معلنا بذلك الجمهورية الرابعة التي تبدأ من عام ١٩٧٣، و كان اصدار دستور يوشين عام ١٩٧٢ من أجل تقوية البنية الداخلية ودعم المحادثات مع الشمال وإعادة التوحيد السلمي، وكان نظام يوشين نظام دكتاتورية[٣٥] جعل الدستور وشعاره رأسمالية الدولة ومنح كامل الصلاحيات، سواء كانت داخلية او خارجية، الى الرئيس بارك، فضلا عن ذلك طبيعة الموقف الداخلي المتمثل بالوضع الاحترازي الحذر، على الرغم من إعطاء الدستور جملة تطورات داخلية تمثلت بحركة إنعاش النخبة التقليدية التي قادها الجنرال بارك، ورأسمالية الدولة واستطاع بهذا الدستور حسم المواجهة التقليدية لصالحه، بجمع التقليد والحداثة في آن واحد من اجل إنعاش مشاريع التحديث واستعادة الماضي والحاضر، إلا أن هذه التوجهات كانت مكلفة للغاية وزادت من حدة المواجهة بين الحكومة والمعارضة من جهة اخرى [٣٦] .

بدأ التصعيد ضد الرئيس بارك سنة ١٩٧٣، ضد التعديل الدستوري، وطلبت الأحزاب المعارضة بنوع من التغيير والديمقراطية، لتظهر اواخر ١٩٧٣، حركة المقاومة دكتاتورية بارك

بمظاهرات طلابية في جامعة سيئول، ولم تنفع أي محاولة من جانب الحكومة في تهدئة الأمور حتى على مستوى الوزاري، فأصدرت مجموعة من المراسم ١٩٧٤، مراسيم الطوارئ التي تضمنت سجن كل من يندد بالدستور، وعدت اجراءات ٣/نيسان ١٩٧٤، اعنف المراسيم في تاريخ كوريا المعاصر، الأمر الذي سخط منه الشعب وبالتحديد الطلاب نتيجة اعدام بعض منهم لتجري محاولة اغتيال للرئيس راح ضحيتها زوجته، فأصدرت الحكومة مرسوم الطوارئ رقم ٩ ضد المثيرين للقلاقل، لكن لم تنتهي المظاهرات التي قام بها الطلبة في بوسان الذين دعوا الى انهاء حكم الدكتاتورية لتثمر عن قيام مدير الاستخبارات الكورية باغتيال الرئيس بتاريخ ١٠/٢٦/ ١٩٧٩ لتنتهي مدة رئاسته الطويلة والمثير للجدل .

واجهت مدة الرئيس بارك في منتصف السبعينات وما بعدها الكثير من الضغوط والاضطرابات وتراجع الديمقراطية، الا ان بارك حزم أمره على المضي قدما من دون الالتفات الى مطالب المتظاهرين واتجه الى خلق دكتاتورية نحو التنمية وحسم المواجهة مع الطلاب والمعارضة عن طريق تنفيذ الدستور، واستطاع بارك أن يجمع في دستور يوشين والحداثة والتحديث من خلال مشاريع التحديث التنموية من أجل استعادة الحاضر والمستقبل، بحيث جمع التقليد والحداثة مما انعش البلاد وجعله يجرب الاقتصاد الناجح لأجل تعويض الشعب عما فقده بشيء جديد، الا وهو التضحية بالنفس لأجل الشعب، وتعلم من الفكر الياباني الكثير، لاسيما في مقولته "أن الولاء يجب أن يكون للأمة لا للأسرة، وان مصلحة الوطن يجب أن تسبق مصلحة الفرد"، ومع ذلك حاول بارك تحقيق التنمية وفقا لسلطة شمولية، وانتهت الجمهورية الرابعة بنهاية بارك [٣٧].

المحور الثاني: الحداثة والتحديث في مجال الاقتصاد في كوريا الجنوبية ١٩٦١- ١٩٧٩:

تشكل هذه المرحلة تحولا في تاريخ كوريا المعاصر، اذ بدأت مشاريع الحداث والتحديث بمدة قياسية من حكمه، واستطاع أن ينهض بجمهورية كوريا نحو اقتصاد متميز، حيث أن التغيير في الدول النامية ليس عملية سهلة، طالما كان هناك صراع بين القوى التقليدية القديمة التي تحاول إبقاء الأوضاع على حالها والقوى التي تبحث عن حالة التغيير والتجديد لكون العقبة ستكون العادات والتقاليد ومسألة التمسك بها، وهذا يفسر طبيعة الفوارق بين الريف والمجتمع[٣٨].

بدأ اقتصاد كوريا الجنوبية بالانتعاش، وحدثت طفرة من خلال التصنيع السريع والنمو الاقتصادي في أوائل الستينيات تحت إشراف الحكومة العسكرية، وحصل التحول الاقتصادي الذي أخرج البلاد من براثن الفقر في غضون ثلاثة عقود تقريبا من الحكومات التي قادها الجيش، ويشار أحيانا إلى هذا التحول الاقتصادي باسم "المعجزة الاقتصادية"

الكورية الجنوبية أو "معجزة على الهان" التي تشير إلى نهر هان الذي يتدفق عبر العاصمة سول، وعلى النقيض من ذلك، يتم بسهولة تجاهل السنوات التي سبقت عام ١٩٦١ باعتبارها فترة من الركود والتضخم والفساد والاعتماد على المساعدات الخارجية، في حين أن هذه الصورة ليست دقيقة بالكامل، كان هناك بعض النمو الاقتصادي الحقيقي في ظل نظام ري، وكان معظمها بسبب المساعدات الأمريكية[٣٩] .

لم تكن قضية إعادة الترميم وبناء النهضة الاقتصادية في كوريا سهلة بعد التحرك العسكري الذي قام به الجنرال بارك، وكانت الرغبة الحقيقية لديه تحويل جمهورية كوريا من مجتمع زراعي الى دولة تحمل جميع مقومات التحديث الصناعي، وتعلم بارك الكثير من التجربة اليابانية، وفي مقدمة ذلك إن الولاء يجب أن يتجه الى الوطن وليس للأسرة، وان المصلحة العامة للوطن فوق كل اعتبار ويجب أن تسبق مصلحة الفرد، وكانت أدارته متيقنة إن تحقيق الأهداف المنشودة لا يتم إلا عن طريق تدخل الدولة المركزي في عملية النهضة الاقتصادية، لعدم وجود مؤسسة قادرة على مسك الأمور، ولاسيما في الناحية الاقتصادية[٤٠].

كانت استراتيجية الرئيس تقوم بالدرجة الأولى على الاقتصاد، ببناء قاعدة صناعية لكوريا ودعم الصناعات الثقيلة والكيمياوية، وكان الدعم الأمريكي يركز على الناحية التقنية من خلال إرسال الخبراء الاقتصاديين، ومعنوية بتوفير المساعدات الاقتصادية، وقدمت الولايات المتحدة ٨٥ % من رأس المال الأجنبي وتعاونت (وكالة النمو الدولي) التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية في عملية تنفيذ خطوات النمو الاقتصادي [٤١].

في عام ١٩٦١، بدأت إدارة بارك تتحرك نحو تنفيذ وتعديل الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٢-١٩٦٦)، لاسيما في أثناء حكومة جانغ ميون، وتشكيل (مجلس التخطيط الاقتصادي)[*]، وبدأت بالتنفيذ الفعلي للخطة عام ١٩٦٢ ،

وكانت مقتنعة أنها قادرة على المضي قدم بتوفير الأموال، واثبت نظام الحكم العسكري مقدرته الفعلية فيما يخص السياسات الاقتصادية، وأفادت إدارة الرئيس من نموذج نمو الاقتصاد للرئيس السابق جانغ ميون، وكذلك نماذج الولايات المتحدة، اليابان، ومنشوريا في الثلاثينات[٤٢].

وقد نفذت الخطة الخمسية بحذافيرها وبقسوة، لأنه في نظر الرئيس بارك لا يمكن تحريك الشعب الكسول الا بالقوة، والتحرك يجب أن يكون متجها إلى عمل منتج[٤٣]، حيث أعلن بارك إن النمو الاقتصادي يمثل الأجندة الرئيسة لإدارته، وكان يفهم، هو ومساعدوه، الأهمية الكبرى للنجاح الاقتصادي في إضفاء الشرعية على استيلائه على السلطة السياسية،

وكانت توجهاتهم الأيديولوجية بعيدة عن نموذج السوق الاقتصادية الحرة، على الرغم من ارتكاب بعض الأخطاء، إلا إنهم توجهوا نحو سياسة التصدير[٤٤].

اضفى الرئيس على المؤسسة العسكرية شخصية مقبولة ومقنعة للجميع، وتمكن من ادارة البلاد بكفاءة عالية واستطاع (المجلس الأعلى لإعادة الاعمار) فرض القانون، تم اعتقال مجموعة من العصابات في الشوارع واعتقال مجموعة من رجال الأعمال الفاسدين، وغلق العديد من البارات وصالات الرقص[٤٥].

كان للرئيس أفكار استطاعت أن ترسم ملامح الاقتصاد الكوري المستقبلي، مع العلم إن هذه الأفكار كانت ممزوجة ومتأثرة بالأفكار اليابانية، وكان هناك دعم للتصدير كرد فعل على الاستنزاف السريع الاحتياطي العملة الأجنبية، الذي بدأ في التراجع في آذار عام ١٩٦٢، نتيجة إعادة الدفع لقروض تجارية قصيرة الأمد كان قد تم جمعها بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ لغرض تمويل خطة النمو الاقتصادية الخمسية الأولى (١٩٦٢-١٩٦٦) في مواجهة شبح أزمة العملة الأجنبية، وفي كانون الثاني ١٩٦٣، تم استحداث نظام الترابط بين الصادرات والواردات لغرض إعطاء المصدرين الحق لاستيراد بضائع أجنبية مساوية للمقدار الكلي للصادرات[٤٦].

توجه الرئيس الكوري بارك نحو فكرة التصدير لأن جمهورية كوريا تعاني من ندرة الموارد وعدم وجود موارد كافية تسهم في عملية إنعاش البلاد، لاسيما النفط غير متوفر في كوريا، وحاجة الحكومة الى الأموال والمدخرات لكونها لا تمتلك الكمية الكافية داخليا، وبهذه الحالة ستكون محتاجة الى العملة والنقد الأجنبي، فضلا عن الهدف الرئيس وهو دخول كوريا حقل المنافسة المشروعة وفتح أسواق كوريا للخارج، كون السوق الكورية محدودة القدرة [٤٧].

أصدرت حكومة بارك مسودة للخطة الخمسية الأولى في الثاني والعشرين من شهر تموز العام ١٩٦١، وقام ثلاثة خبراء اقتصاديين شباب هم: كم سونغيوم، جونغ سويونغ، وبايك يونغ جان، بوضع خطة اقتصادية شاملة في غضون ٨٠ يوما، وكانت هذه الخطة الأولى نموذجا أوليا مهما لرأسمالية بارك الموجهة [٤٨].

وبدأ بارك يفكر جديا لأحداث نقلة نوعية داخل كوريا عن طريق إطلاق الأفكار والخطط الخمسية الاستراتيجية مع الاستعانة بالخبراء، ولأجل ذلك، قام الرئيس بإعداد دراسة كاملة عن طريق فريق عمل متخصص في اقتصاد كوريا وفق دراسات واقعية للواقع الكوري[٤٩].

انطلقت أول خطة خمسية بين ١٩٦٢ و ١٩٦٦ ، ولم يتم تنفيذ هذه الخطة من قبل الحكومة العسكرية السابقة، ووصف القادة العسكريون الطموحون مسودة هذه الخطة "بالمتواضعة جدا"، لذلك عملوا على تعديلها ورفعوا مقدار النمو السنوي الواجب تحقيقه من ٥% إلى ٧.١%. وقد ثارت بعض الجدالات والخلافات حول قضية ما اذا كان حجم النمو الاقتصادي المزمع تحقيقه من خلال هذه الخطط هو واقعي ويمكن تحقيقه[٥٠] .

شددت الخطة الأولى بشكل كبير على التقشف الاقتصادي بهدف رفع مستوى الخزين المالي الوطني، الذي ساعد بدوره في تسهيل عملية تراكم رأس المال المحلي، إلا أن الاتجاه الفعلي للسياسة الكورية سار في اتجاه معاكس تماما، إذ لجأت الحكومة العسكرية الى ضغط الإنفاق من أجل تنفيذ مشاريع تنموية واسعة النطاق[٥١].

أممت جمهورية كوريا القطاع المصرفي، والصناعات الاستراتيجية لتحقيق أهدافها التنموية عام ١٩٦١، وأنشأت مصارف متخصصة مثل مصرف كوريا للبورصة، ومصرف كوريا التنموي، ومصرف التصدير والاستيراد في كوريا ومصرف كوريا للائتمان طويل الأجل[٥٢] وفي الوقت ذاته، قامت الحكومة بإلغاء تدريجي.

لمساعدات التصدير الارتجالية ولنظام الارتباط بين الصادرات، والواردات وأنشئت آلية ثابتة لتحفيز التصدير، وتلخصت الإجراءات بعدة تحركات، وائتمانيات تصدير كانت تقدم بشكل أوتوماتيكي للمصدرين الذين قدموا كتب اعتماد، واعفاءات جمركية على الصادرات ذات المداخل الوسيطة، وكان لكتب الاعتماد أهمية خاصة، وزادت حصتها في الائتمان المصرفي الكلي من ٤.٥% في ١٩٦١-١٩٦٥ الى ٧.٦% في ١٩٦٦ – ١٩٧٢ ، ثم الى ١٣.٣ % في ١٩٧٣-١٩٨١، وتم ابقاء معدلات الفائدة المتعلقة بائتمانيات التصدير عند معدلات منخفضة، ووصلت الفجوة مع معدل الفائدة العام الى ١٧ نقطة مئوية خلال فترة معدلات الفائدة العالية ١٩٦٦-١٩٧٢[٥٣].

منذ بداية الستينات، بدأ الاقتصاد الكوري يحقق خطوات نحو الأمام، وأصبح ضمن أسرع الاقتصاديات من ناحية النمو، وكانت الخطة تقوم على التصدير بالدرجة الأساس، أي أن هناك عملية تحويل واضحة من ناحية العمالة الى صناعة تقوم على توفير رأس المال ويكون الاقتصاد واتجاهاته بالدرجة الأساس نحو التصدير[٥٤].

كان بارك محركا لحركة الاقتصاد من أجل أن يكون توجه المجتمع الكوري نحو الانتاج، مع الاهتمام ببعض النقاط المهمة، من ضمنها وضع مخطط عام للصناعة في جمهورية كوريا، والعمل على خطة الاتصال وتطوير المجتمع من زراعي الى صناعي متطور، وتوجيه العمالة من الأنشطة ذات النتاج المنخفض الى الانتاجية العالية، والبدء بمرحلة

التعاون البناء بين أبناء الشعب من أجل العمل، ويكون الشعب الكوري جزء لا يتجزأ من منظومة المشاركة الفعلية من دون اقصاء أي شخص [٥٥].

اثر هذا التحرك على الاقتصاد الكوري، وتمكنت الحكومة الكورية من درء خطر هذه الأزمة في العام ١٩٦٥ عن طريق تخفيض قيمة العملة بمقدار كبير، وتقليص حجم البضائع والسلع المستوردة من أجل توفير خزين من العملة الصعبة، وكان هذا الخزين قد تراجع الى ١٠٧ مليون دولار في شهر تموز من عام ١٩٦٣ بعد أن وصل الى ٢١٧ مليون دولار في شهر آذار من عام ١٩٦٢. وتبني سياسة مالية محكمة ورفع مستوى الصادرات، وكان اتساع حجم السلع المصدرة من أبرز المنجزات التي تحققت خلال أعوام الخطة الخمسية الأولى، حيث قفز حجم الصادرات من ٨، ٥٤ مليون دولار في العام ١٩٦٢ الى ٢٥٠ مليون دولار في العام ١٩٦٦[٥٦].

بدأت خطة النمو الاقتصادية نحو التصدير، ولاسيما في الصناعات الثقيلة والكيمياوية، وكانت أبرز صناعات التصدير الكورية بموجب خطة النمو الأولى في الستينات، هي الملابس، والأحذية والخشب، وسعت نحو نمو بعض الصناعات المهمة مثل صناعة الإسمنت والطاقة الكهربائية، مع تحقيق نمو سريع في صناعة البترول والأسمدة والمعدات الكهربائية الصغيرة[٥٧].

كانت السياسة المتبعة لتنفيذ الخطة الخمسية الأولى تتضمن برنامجا متكاملا اتبعته الحكومة الكورية، وكانت الخطوات توجيه المصارف التجارية من أجل عملية تسهيل منح القروض وبفوائد ذات نسب متدنية، لاسيما القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل في القطاع الخاص، مع التأكيد على ضرورة الاحتفاظ بسعر التبادل الرسمي للعملة الكورية، وإتباع سياسة مكافأة المصدرين، ومعاقبة المستوردين وحماية الصناعات المحلية بفرض تعرفة جمركية عالية، مع الأخذ بالحسبان تحديد عمليات الاستيراد واستصدار إجازات الاستيراد من قبل الجهات ذات العلاقة[٥٨].

أدت مشاركة كوريا في حرب فيتنام الى زيادة الصادرات بمقدار١٠٠ %، إذ صدرت الإسمنت والبضائع الاستهلاكية، والبترول، فضلا عن دخول الأسواق الأمريكية، وارتفع حجم الواردات بنسبة ٤٧،٥ %، فارتفعت قيمة الواردات من ٣٥.٦ مليونا في عام ١٩٦٤ الى ٧٦٠ مليونا في عام ١٩٧٢ وتضاعفت الواردات ٢١ مرة[٥٩].

كانت انطلاقة الاقتصاد الكورية الفعلية للوصول الى مرحلة النهضة الاقتصادية في عهد الرئيس بارك، كونه بدأ بعملية تخطيط معتمدا على استراتيجية اقتصادية، رافعا شعار

رأسمالية الدولة واستئناف العلاقات الخارجية، لاسيما مع اليابان من الناحية الاقتصادية[٦٠].

قررت ادارة الرئيس المضي قدما في تنفيذ خطتها بإنشاء فريق تخطيط وإدارة منفصلة تحت إشراف المكتب الرئاسي للقيام بتطوير الصناعات الثقيلة والكيمياوية، وبدأ باختيار عدة مؤسسات تجارية وطلب منها أن تطور إحدى الصناعات الاستراتيجية. ومن جانبه، وعد بتقديم دعم كبير لهذه الشركات مثل (شركة يو هانغ للحديد والصلب)، و(شركة هيونداي للسيارات)، و(شركة هيونداي للصناعات الثقيلة)، و(مجمع اولسان الصناعي الكيمياوي)، و(مجمع جانغوون الصناعي)، و(سامسونغ للإلكترونيات)، و (ال جي للإلكترونيات)، وتعد هذه الشركات من ثمار سياسة إدارة الرئيس بارك في ذلك الوقت، ومثلت صناعة الحديد والفولاذ القطاع المحوري بالنسبة للصناعات الكورية الثقيلة، فتم في عام ١٩٧٣ بناء أول خط الإنتاج الفولاذ في مدينة يوهانغ، تلاه بناء المصنع في غوانغيانغ، ثم اكمال عدة مصانع لصهر الألمنيوم والفولاذ والنحاس[٦١].

شهدت الاعوام (١٩٧٢-١٩٧٩) تطبيق الخطة الخمسية الثالثة، وكانت الحكومة الكورية تتحرك بشكل جزئي وقوي في الوقت نفسه لتحقيق مكاسب على المستوى الاقتصادي، ولاسيما في الصناعات الثقيلة والكيمياوية من خلال عملية الاستثمار، وكان الهدف الرئيس لهذه الخطة الخمسية الثالثة هي إدخال كوريا نحو سوق المنافسة وتهيئتها بشكل أفضل مع اسواق الدول العالمية عن طريق إنتاج الصناعات المهمة[٦٢].

اتخذ دعم الحكومة للصناعات الثقيلة والكيمياوية عدة اشكال، منها تقديم سلف طويلة الأمد وحوافز ضريبية لصناعات مختارة، وتأسيس وتوسيع مؤسسات ومدارس مهنية ومراكز تدريب لتوفير القوة العاملة الماهرة، وخلق مؤسسات أبحاث نقوم بتمويلها الحكومة لتنفيذ نشاطات البحث والتطوير للمنفعة العامة، بدأت جمهورية كوريا برنامجا أطلقت عليه تسمية (منطقة ماسان الحرة للتصدير)، وأصدرت قانونا خاصا حضر عمل النقابات العمالية داخل الشركات الأجنبية. مع ذلك ظل تدفق الاستثمار الأجنبي ضئيلا في الحجم، ولم يكن السبب هو أن جمهورية كوريا الجنوبية لم تكن مكانا جذابا جدا بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، إذ أنه كان هناك ما يزال العديد من القيود المفروضة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولم ينفتح السوق للتدفق والخروج إلا بعد الأزمة الاقتصادية التي حدثت في عام ١٩٧٧، كانت متابعة السوق الكورية من جانب (وزارة المالية والاقتصاد)، التي كانت مهمتها الإشراف على تحركات سوق الأوراق المالية بوضع الاستراتيجيات العامة، فضلا عن منح التراخيص للمؤسسات المالية، ونتيجة لتعقد الأمور مع النمو الاقتصادي المذهل في

عهد الرئيس بارك، قررت الوزارة اعتماد لجنة البورصة والأوراق المالية في عام ١٩٧٧ لتنظيم والنظر في الأمور الأكثر حيوية والرئيسة في نفس الوقت[٦٣] .

اتجهت جمهورية كوريا الجنوبية الى المؤسسات الصناعية ذات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي مشابهة للأنشطة الاقتصادية اليابانية المعروفة الزايبانشو[*]، حيث كانت التشيبول [*] تمثل دورا مهما وأصبحت مؤسسات متعددة الجنسيات، حيث اختصت سامسونغ (بالسفن والكيمياويات والالكترونيات) وهيونداي (السفن والسيارات والصلب والالكترونيات)، كانت مواجهة التحدي والصعوبات حافزا مهما للكوريين، مع ملاحظة أن جميع الصادرات الكورية تميزت بالكفاءة والجودة العالية، فلقد كان برنامج واستراتيجية الرئيس، هو اصلاحي تحديثي في الوقت نفسه من خلال عملية خلق البرامج من أجل الازدهار والتحول نحو التحديث الاقتصادي وتحسين موقف البلاد من الناحية الداخلية الاقتصادية بفضل مزايا التصدير بالدرجة الأولى [٦٤].

استطاعت جمهورية كوريا الجنوبية ان تفيد من جميع الفرص المتاحة في سبيل النهضة الاقتصادية، وكانت المدخرات جزءا منها لاسيما في قطاع البنوك واستطاعت الحكومة الكورية أن تجذب المودعين في قطاع البنوك غير الرسمية الى بنوك الحكومة الرسمية مما ادى الى حالة تحكم الحكومة في عملية فرض الضرائب على المودعين لدى البنوك وتحويلها نحو الاستثمار [٦٥].

على الرغم من استمرار النمو الاقتصادي بشكل لافت على الواقع الاقتصادي الكوري، إلا أنه في الوقت نفسه كان سلبيا ، حيث أن العمل على تشجيع التصدير أدى نقص شديد في السلع الاستهلاكية المحلية الداخلية، واتبع بارك جملة قرارات منها استبدال الفريق الاقتصادي واتباع سياسة مالية تقوم على الشدة، ومن ضمنها صعوبة الحصول على قروض جديدة، وتحويل جميع رؤوس الأموال من الصناعات الثقيلة نحو الصناعة الخفيفة، وتخفيض حدة الرقابة على السلع الاستهلاكية[٦٦] .

بفضل الخطط الاستراتيجية للحكومة ودعمها، وبفضل رجال الاعمال والشركات الكبرى، نجحت إدارة الرئيس في سياستها الرامية إلى تطوير الصناعات الثقيلة والكيمياوية، وازداد اعتماد البلاد على اليابان والولايات المتحدة، وتسبب تركيزها على النمو الصناعي بمشكلات، ولاسيما انتشار الفقر في المجتمعات الزراعية، وعدم التوازن بين النمو في الصناعات، واضطرت الشركات الكبرى الى الاعتماد على التجهيزات والأسواق الأجنبية، مما سبب تداخلا كبيرا في الاستثمارات، قاد الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات وكذلك الى إفلاس الصناعات الثقيلة والكيمياوية منذ أواخر السبعينات [٦٧] ، ولقد تم وضع تعديلات

على الخطة الاقتصادية الخمسية الرابعة (١٩٧٧–١٩٨١)، التي تم وضعها بعد صدمة النفط الأولى عام ١٩٧٣، والالتزام بالخطة في إدخال برنامج الاستقرار الاقتصادي الشامل في نيسان ١٩٧٩ [٦٨].

حاول ملاك صغير من التكنوقراط خلال عهد الرئيس السابق ري إحداث إصلاح اقتصادي، لكنه لم ينجح لأنه لم يكن القوة الرئيسة، لكن حكومة بارك قامت بخلق بيروقراطية قوية عن طريق إعادة الهيكلة بتعيين اختصاصيين متنوعين في أقسام الوزارات، ويعد دور البيروقراطية عاملا شائعا في النمو الاقتصادي السريع في شرق آسيا [٦٩] ، كان الاقتصاد الكوري قد اخذ مداه بفضل الاستراتيجية التي وضعها الرئيس بارك، في عملية تسهيل النهضة الاقتصادية الكورية، إلا أنه في تشرين الأول عام ١٩٧٩ تم اغتياله [٧٠] . كان عهد الرئيس بارك (١٩٦١-١٩٧٩) على الرغم من اخفاقاته السياسية وخنقه للحريات وابتعاده عن الديمقراطية، قد حقق نجاحات مهمة في الجانب الاقتصادي بنوع من الموازنة بين التقليد والحداثة، أي "رأسمالية الدولة"، التي شكلت خليطا من تأثير التجربة الغربية واليابانية، وقيم المجتمع الكوري، التي مثلت نوعا من الضراوة في نجاح التجربة الاقتصادية الكورية.

حاول بارك الموازنة بين التقليد الكوري الصارم (الدكتاتورية) والانفتاح على النظم الغربية فيما يخص الشركات والخصخصة (الحداثة)، ووفقا لهذه الموازنة، حقق بارك نجاحات مهمة نتج عنها شركات عملاقة مثل هيونداي وسامسونغ وأل جي، كنتاج لتجربة بارك في الحكم وتفاعله مع المؤسسات الكورية القائمة، لاسيما المؤسسات الرأسمالية الخاصة ورجال الاعمال الذين دعموا الرئيس في مشروعه، الى جانب العمال والفلاحين الذين كانوا المضحين الأوائل لإعادة بناء كوريا منذ عهد الرئيس الأول ري.

شركة هيونداي انموذجا للتقليد والحداثة والتحديث :

هناك مجموعة شركات متميزة اسهمت في إنجاز التجربة الكورية، من ضمنها شركة سامسونغ، التي تعد إحدى المجموعات الكورية الأكثر حيوية ونفوذا، وقام بتأسيسها لي بيونغتشول ١٩١٠-١٩٨٧. وبعد الحرب العالمية الأولى، دخلت هذه الشركة في الموارد المفقودة عن السوق الكورية بحركة مضاربة، وعلى نحو خاص في القطن والسكر الأبيض، والبيض إبان الحرب الكورية، بدأت المرحلة الفعلية بنهاية عصر سامسونغ عند وصول الرئيس بارك للسلطة، إذ قام بمصادرة جزء من ثروة لي، وكان يعد من الأثرياء في جمهورية كوريا[٧١].

فضلا عن ذلك، انه منذ بداية الستينات، بدأت شركة سامسونغ تحصل على الدعم الحكومي، ومع ذلك لم تستطع الشركة توفير الفرص من الناحية الوظيفية لسد احتياجات

السوق المحلي، ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات، قررت الحكومة دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتم ذلك عن طريق التعاون مع الشركات الكبرى من أجل الدخول في منافسة الأسواق العالمية وتوفير فرص العمل[٧٢].

تكمن قوة سامسونغ من خلال اندماج جميع النشاطات الإلكترونية، إذ ظهرت شركة سامسونغ الكترونيك، التي بدأت عام ١٩٧٢ بصناعة التلفاز الأبيض والأسود، ثم أصبحت في المقام الأول المصنع الوحيد للشاشات الالكترونية والتلفزيون الملون، ويبلغ عدد العاملين فيها اكثر من ٤٥ الف عامل، تحولت شركة سامسونغ في السبعينات والثمانينات إحدى أذرع التجربة الكورية، وحققت موازنة بين البصمة الكورية في العمل وتأثيرات الحداثة الغربية، وقد ساعدت الشركة، على نحو واسع، في دعم الدولة الكورية، وقدرتها على التحول نحو دولة متطورة، وتعد الاكثر تنوعا[٧٣].

اما شركة هيونداي فتمثل أكبر الشركات في جمهورية كوريا، وكان المؤسس الحقيقي لها شونغ جويونغ، والذي كان مولعا بالأعمال التجارية والابداع، رفع اسم الشركة عاليا من مرحلة الصفر الى الكمال، وأصبحت هيونداي منذ مطلع السبعينات اضخم مؤسسة تجارية وتضم الآلاف من الموظفين، وكانت في وقتها متخصصة في بناء السفن والسيارات، وكان عليها مشوار طويل نحو النمو والتطوير بالدرجة الأساس، وتم تعيين لي ميونغ- باك مديرا تنفيذيا في هذه الشركة[٧٤].

وبعد عام ١٩٦٥، تلقت شركة هيونداي عقودا كثيرة للبناء في جنوب شرق آسيا خلال حرب فيتنام، وإنشاء تشونغ شركة هيونداي موتورز للمحركات في عام ١٩٦٧ لصنع أول سيارة كورية التي تعرف بوني، وانشأ شركة هيونداي لبناء السفن، والصناعات الثقيلة عام ١٩٧٣، واصبحت مجموعة شركات هيونداي اوسع واكبر تشيبول في كوريا. تم تحقيق انجاز سريع في مشروع طريق كيونج -بو، الذي قبلت هيونداي المشاركة والتحدي، وإنه لا مستحيل في انجازه في مدة قياسية، وكان العمل جميعه مراقب بشكل ميداني سواء كان من الرئيس الكوري بارك يتفقد العمل بشكل شخصي، ومسؤولي شركة هيونداي اذهلوا العالم في انجازه في فترة جريئة جدا[٧٥].

كانت روح التنافس قوية على نحو خاص بين شركة هيونداي وسامسونغ، وكانت المقالات تنشر عن طريق الصحف على الرغم من الاستهداف الشديد لشركة هيونداي، الا أن الأمر انتهى وديا بين الشركتين وتبقى روح المنافسة هي المعيار لدى الكوريين، وتحاول شركة هيونداي الصناعة السيارات المحافظة على الاستقلالية وتحاول قدر الإمكان الابتعاد عن استيراد قطع الغيار على نحو خاص من اليابان، وتتجه الى حالة الريادة من خلال ثقافة

الابتكار والإبداع من اجل دخول حلقة المنافسة مع اليابان، فباشر الرئيس بارك، ببرنامج تصنيع يسمح لكوريا بتجهيز أسلحتها الخاصة، وكان المفتاح لهذه القفزة الجريئة الى الأمام هو الحاجة الى بناء صناعة الآلات[٧٦].

مثلت هذه الشركات الكورية: سامسونغ، هيونداي وأل جي ثمرة يافعة للتجربة الكورية، فهي نتاج عهد التصنيع، وقد أصبحت داعما للدولة الكورية في التحول من مجتمع زراعي متأخر الى آخر صناعي متقدم، وقد أسهم انتشارها عالميا في تحقيق نجاحات بعيدة المدى بتحولها منافس عنيد للشركات الامريكية والغربية واليابانية

المحور الثالث: التنمية الاجتماعية والثقافية في كوريا الجنوبية ١٩٦١- ١٩٧٩.

لقد تأثر الكوريون بكونفوشيوس[*] الذي قرر أن يكرس نفسه للمعرفة وهو في سن الخامسة عشر، وبدراسة معظم العلوم القديمة، وفي سن الثالثة والثلاثين أصبح معروفا لدى عامة الناس بوصفه معلما عظيما يدرس الفلسفة الأخلاقية والسياسية والعلوم القديمة، كما قام بزيارة العديد من المفكرين الذين عاصرهم، طور الكوريون تاريخيا حسا بالأمة قائما على الدم والنسب المشترك، مما ولد حسا شديدا بالوحدة الجماعية، وتعد الأثنية عموما ظاهرة حضارية قائمة على لغة مشتركة وتاريخ مشترك، وعرق يفهم بأنه جماعة محددة بسمات فطرية وراثية نمطية، وخدم العرق كمعلم قوي للهوية الأثنية الذي كان بدوره مفيدا في تحديد فكرة الأمة، واعتقد الكوريون بأنهم ينتمون إلى أمة وحدوية متكاملة[٧٧].

كان دور المجتمع المدني تفاعليا في كوريا من خلال التعاون بين اتحاد المدرسين والتجار والطلبة المطالبين بالتغيير، وقامت المؤسسة العسكرية في انقلاب عام ١٩٦١ بإحداث نوع من التوتر داخل المجتمع المدني في تلك الحقبة [٧٨]، كانت القوى المؤثرة في المجتمع المدني الكوري تنقسم على عدة أقسام أساسية في مقدمتها الطبقة الوسطى التي كانت تطالب ببعض التغير والعدالة السياسية والمساواة بين الجميع، ولهذا كان حضورها فاعل في المجتمع. وللكنيسة دور مهم وفاعل في الحياة السياسية والمدنية للمجتمع الكوري إذ وقف الرهبان والبروتستانت والاساقفة والكاثوليك موقفا ايجابيا في تلك المرحلة من خلال المشاركة في التوجه الديمقراطي والمحافظة على الاستقلالية بين الدولة والمجتمع، فضلا عن ذلك مساهمة الكنائس بالمساعدات بعيدة عن تدخل الدولة مما أتاح المجال للانفتاح على الغرب والتوجه نحو الحداثة[٧٩].

وكان للمرأة دور مهم في الحياة السياسية الكورية عن طريق منظمات المجتمع المدني كونها كانت تطمح بالديمقراطية وتبوأ مناصب قيادية وسياسية، إلا أن أحلامهن قد تبددت

في عهدي سينغمان ري وبارك، إذ لم تحصل المرأة الكورية على متنفس ديمقراطي الا في التحول الديمقراطي العام ١٩٨٧ وما بعده، وكان دور المرأة فاعلا لمحاربة الفساد والعنف الجنسي[٨٠].

من أهم الخطط التي وضعتها وزارة الاتصالات التي تم تطبيقها في العام ١٩٧٢ تتمثل في إكمال تشغيل نظام الاتصالات البعيدة المباشرة بين سيئول وبوسان، ومنذ مطلع السبعينات بدأت محطة استلام ارضية لنظام اتصالات الاقمار الصناعية بالعمل، وبذلك دخلت كوريا في عالم الاتصالات المعاصرة، ومن المنجزات البارزة الاخرى لعام ١٩٧١ تطبيق التحكم الآلي في مجال التلكس بين كوريا واليابان [٨١]، ومن أجل تسهيل أعمال التوفير والتأمين البريدي، قامت الحكومة الكورية بتفعيل نظام معالجة البيانات الالكتروني، وعلى نحو كامل في العام ١٩٧٦[٨٢].

عانت المرأة الكورية ابان عهد الرئيس الأول سينغمان ري، حيث تم استبعاد النساء من المشاركة السياسية، الا أن بعض النساء استطاعت القيام بدور مهم والمشاركة في الانتخابات على مستوى المقاطعات على الرغم من مقاطعة الرجال والنساء ايضا، الذين أكدوا على دور المرأة التقليدي في المنزل[٨٣].

واجهت الحكومة في منتصف السبعينيات حركة المرأة العاملة التي لا يمكن الاستهانة بها عن طريق المطالبة بالأجور والمساواة مع الرجل، وطالبت المرأة في الريف بعدم التفرقة المعيشية بين المناطق الريفية والمتمدنة، وأدى ذلك إلى تحالف بين المرأة العاملة والريفيات من أجل قيادة الحركة النسوية ضد النظام الدكتاتوري[٨٤]،

في عام ١٩٧٥ أصدرت مجموعة من النساء المثقفات اعلان تحت عنوان "اعلانا المرأة كمخلوق انساني" جاء فيه "هدف حركة تحرير المرأة هو القيام بثورة ثقافية وتحرير انساني نحن نرفض الاصلاحات المحدودة المنبثقة عن اعتبارات سياسية خاصة بالرجل، فنحن بالأساس نهدف الى تقوية وضعية المرأة ونرفض أي فكرة للاستقلال والتراتبية، وبصورة أكثر اتساعا فان هدفنا إقامة مجتمع يقوم على تحرير كل البشرية بما في ذلك المرأة والرجل على حد سواء "[٨٥].

التعليم أحدى مقومات الحداثة الكورية:

بدأت الحكومة الكورية بتوسيع حركة التعليم على نحو خاص "ميثاق ديسمبر ١٩٦٨ "وكانت الغاية الأساسية هو اتخاذ التعليم أساسا لبناء الوطن، وكان يقوم على عدة اهداف وفقا للرؤية الكورية لإعطاء الشعب رؤية عامة بنكهة جديدة للكوريين، والاهتمام بالتاريخ الكوري الوطني، وبناء الروح الأساسية للشعب الكوري[٨٦] .

و تم اعلان قانون التعليم الوطني في الخامس من شهر كانون الثاني عام ١٩٦٨ من الرئيس الكوري شونغ هي-بارك، ليصبح دليل النهج السياسي الأعلى للتعليم والأخلاقيات الوطنية، ولان هذا القانون رسم ملامح المنهاج القويم الذي تتبعه الأمة بأيمان راسخ بالديمقراطية والتصدي للحركة الشيوعية، ونتيجة لكونه يجمع أهداف التعليم الكوري كافة، لذلك تمت المصادقة على هذا القانون وبالإجماع من المجلس الوطني في السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني، ويمكن القول بأن الأهم سمات هذا القانون تتجسد في حقيقة كونه ثمرة لحكمة وايمان الشعب الكوري.

نص قانون التعليم الوطني "لقد ولدنا في هذه الأرض وألقيت على كواهلنا مهمة تاريخية تتمثل في اعادة خلق هذه الأمة، هذا هو الوقت الذي يتوجب علينا خلاله وضع الأساس للسلوك والفكر المحلي المعتمد على الذات، والمساهمة في تحقيق رخاء وازدهار الإنسانية، وذلك من خلال إعادة احياء الأرواح المجيدة لأجدادنا العظام، وها نحن اليوم نرسم الطريق القويم الذي نسير عليه "[٨٧]. واكد ايضا: "ونحدد هذا الطريق ليكون الهدف والغاية المرجوة من قطاع التعليم، ومن خلال العقل السليم والجسم المتين وتطوير أنفسنا من خلال التعليم والفنون وتنمية قدراتنا الفطرية وتجاوز الصعوبات والعقبات التي تقف حائلا أمام الازدهار السريع لامتنا، من خلال كل ذلك سوف نتمكن من تنمية قدراتنا الخلاقة وروح الريادة"، ولتحقيق التطور المطلوب، أكد القانون أن "نولي جل اهتمامنا بخير العامة والنظام وسوف نثمن الكفاءة والنوعية الجيدة، ولسوف نعمق موروثنا من مفهوم المساعدة المشتركة والذي يتجذر في الحب والاحترام والولاء، وبذلك سوف نعزز روح العدالة والتعاون النزيه، ونتيجة لإيماننا بأن الأمة تتطور من خلال النشاطات الخلاقة والنشاطات التعاونية"[٨٨]، "وبأن الرفاهية الوطنية هي الأساس لتحقيق الازدهار الفردي، لذلك سوف نبذل قصارى جهدنا لتحقيق المسؤوليات والالتزامات التي ترتبت على اكتسابنا لحريتنا ولحقوقنا، ولتشجيع المواطنين على المساهمة والخدمة في بناء امتنا". وأشار أيضا "ان المحبة التي نكنها لبلادنا ولأبناء بلادنا والايمان الراسخ بالديمقراطية ونبذ الشيوعية هي السبيل الى بقاعنا، وهي الأساس الذي يمكن من خلاله تحقيق العالم الحر نحن نقف اليوم متطلعين صوب المستقبل صوب ذلك اليوم الذي نستعيد فيه موطن اباءنا العظام وحدة أراضيه ورفاهيته الدائمة ولهذا فنحن اليوم بعد ان اصبحنا شعبا صناعيا نقف بثقة وزهو ملزمين انفسنا تاريخيا جديدا من خلال الجهود التي لا تكل ومن خلال الحكمة التي يتحلى بها ابناء أمتنا جميعا"، شونغ هي - بارك رئيس الجمهورية الكورية[٨٩].

رأي بارك أن التعليم هو المحفز والمحرك الداخلي للكوريين حتى ينهضوا بأنفسهم نحو الامام كونه أصبح الغذاء الرئيسي لهم بعد سنوات عاشت فيه كوريا من الحرمان والالم الجسيم.

اصبحت وزارة التعليم العالي رائدة في عملية متابعة التعليم الكوري، وعلى نحو خاص في مسألة طبع الكتب والمناهج المنقحة من الدراسات الابتدائية والثانوية صعودا، مع التركيز على مبادئ أساسية لاسيما اثناء حكم بارك وحثت على التعاون والاخلاص والاخلاق، فضلا عن ذلك، أن التعليم الاساسي الكوري أكد الاهتمام بالتراث الكوري، وعلى نحو خاص آن الكونفوشيوسية التي كان لها تأثير أخلاقي في التوسع في مجالات التطوير والبحث عن آفاق التجارة والتعاون، فكان لابد أن تكون المعاهد والكليات مرتبطة بالمصانع من اجل ان تكون هناك حلقة وصل لتطبيق التعليم بشكل واقعي عن طريق العمل[٩٠].

وكانت التحركات الحكومية في هذا المضمار واضحة، لاسيما في عهد بارك ضمن الخطة الخمسية الرابعة من اجل عملية التطوير الثقافي ووضعها قيد التنفيذ خلال المدة (١٩٧٤-١٩٧٩)، وكانت طويلة الأمد للسياسة الثقافية، وكان الهدف الرئيس هو انشاء هوية ثقافية جديدة عن طريق تسليط الضوء على التقليد الثقافي، وخلال المدة (١٩٧٤-١٩٧٨) وزع (٧٠%) من إجمالي الإنفاق على القطاع الثقافي والفنون الشعبية والثقافة التقليدية[٩١].

حاول الرئيس بارك الهام الشعب لبناء أمة عظيمة باللجوء الى كبريائهم الوطني، قائلا بأنهم يستطيعون فعل ذلك بقيادته، وفي هذه المهمة، ساعده التقدم الاقتصادي الناشئ الذي منحهم الثقة، وحاول تحضير الحس الوطني الكوري والمنافسة مع اليابان لتحقيق التنمية الشاملة.

الاستنتاجات:

عدت (التجربة الكورية الجنوبية) مثالا آسيويا لإمكانية إعادة بناء الأمة على وفق المقومات الذاتية وبالاعتماد على الإفادة من الحداثة الغربية من دون الإغواء نحو التغريب وفقدان الهوية الوطنية والثقافية. وقد استطاع هذا الجزء من الأمة الكورية، الذي أطلق عليه (جمهورية كوريا الجنوبية) تحقيق تنمية شاملة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطيلة العقود الأربعة من إعادة البناء كانت الأمة الكورية، بجناحيها الشمالي والجنوبي، ترنو إلى التوحد وإعادة لم الشمل، إلا أن الإيديولوجيتين المتباينتين والصراع الدولي أسهم في ترسيخ هذا الخلاف وبناء نظامين متباينين ومتباعدين.

على الرغم من أن الجانب السياسي ظل الحلقة الأضعف في تحقيق النجاح، مع ذلك استطاع الكوريون بين ١٩٦١-١٩٧٩ أن يعيدوا بناء النظام السياسي والتحول من ملكية

دمرها الاحتلال الياباني الى نظام جمهوري نهج اتجاه الديمقراطية الغربية، فقد شهد عهد شونج-هي بارك، الذي استطاع أن يحكم كوريا من حديد سياسيا، ويفتح المجال للتطور اقتصاديا واجتماعيا.

في الجانب الاقتصادي لقد حققت كوريا نجاحات مهمة اقتصاديا، وكان ذلك من خلال التعاون بين الشركات، البيروقراطية والدولة الكورية، وأسهم القطاع الخاص بالدور الأكبر في توفير مقومات التنمية، وأسهمت الطبقة المتوسطة والعمال والفلاحين على نحو واسع في توفير البنى التحتية لإعادة بناء وهيكلة الأمة الكورية الجديدة. وكانت شركتا هيونداي وسامسونج في المقدمة لما حققته من تفاعل مع الدولة الكورية، فضلا عن الإفادة من منجزات الحداثة عالميا. مع ذلك، استطاعت جمهورية كوريا ان توازن بين التقليد والحداثة لتحقيق "فرادتها" الاقتصادية، ولم يتورع بارك من الإفادة من تجربة اليابان التنموية لتحقيق النجاح في هذا المجال.

في الجانب الاجتماعي، فكان التعليم هو الأساس الأول الذي اعتمدت عليه التجربة الكورية لإعادة البناء، فتحولت المؤسسات التعليمية الى مؤسسات ثورية بما قدمته من منجزات في مقدمتها القضاء على الأمية ، وينطبق الحال ذاته على المواصلات والصحة والثقافة ومجالات الحياة الأخرى، ومع كل ما حدث من تغييرات بنيوية في المجالات الاجتماعية ظل المجتمع كوريا في هويته.

مثلت "التجربة الكورية" مثالا جديدة اقتفى الاثر الياباني في إحداث التنمية الشاملة، فقد استفاد ونغ هي-بارك، من "التجربة اليابانية" في أحداث التغيير الشامل. فقد كان بارك مدركا أن استيراد الحداثة ضروريا في المرحلة الأولى من التنمية، وان الشعوب النامية بحاجة الى إنموذج تنموي خارجي تقتفي أثره، وان هذه الشعوب لا يمكن أن تحدث التنمية بذاتها الا بمؤثرات خارجية، مع ذلك، كانت حقبة الستينيات الطريق الأمثل للتنمية، فقد وضعت جمهورية كوريا في بداية طريق الإصلاح، لتمثل حقبة السبعينيات تناغما بين "التغيير والاستمرارية "في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، والمعوقات في الجانب السياسي، كانت مسيرة الموازنة بين التقليد "و "الحداثة "شاقة ومعقدة، إلا أنها نجحت أخيرا لان الشعب الكوري أراد تحقيق حلمه بدولة تنموية تخدم الشعب الكوري.

الهوامش:

(١) الحداثة: هي موقف عقلي تجاه مسألة المعرفة. وهي تتعلق بفكر الانسان وطبيعة ابتكاره ومدى قرارته على الابداع ومراحل التطور الاقتصادي والبنية الاجتماعية. للمزيد ينظر: محمود ظاهر ، النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة، ط١، بيروت، ٢٠٠٢ ، ص١٣-٤٥.

(٢) التحديث : هو الاخذ بالتطور العلمي والتقني وتشييد البنى التحتية للمجتمع حسب معطيات التطور في مختلف جوانب الحياة. للمزيد ينظر: المصدر نفسه.

(٣)نبيل جعفر عبد الرضا، تقييم التجربة التنموية في اقتصادات النمور الاسيوية، اطروحة دكتوراه غير و منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، البصرة، ٢٠٠٢، ص١٠.

(٤)رجاء مجيد كاظم، الديمقراطية الليبرالية بين المفهومين الاوربي والأمريكي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٣٠-١١٠.

(٥)هو مصطلح يطلق على حالة الصراع بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي وحلفائهما للمدة ١٩٤٧-١٩٩١، وحلفائهما .للمزيد ينظر: روبرت جيه ماكان، ترجمة محمد احمد خضر، لبنان، ٢٠٠٣، ص٢١٠.

(٦)علاء سالم، كوريا الجنوبية رياح التغيير، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٢، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٢٢.

(٧)طلال اسماعيل ابراهيم، التجربة الكورية: دراسة في ثنائية التقليد والحداثة في جمهورية كوريا ١٩٤٨ - ١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٤، ص٦٢.

(٨)علاء سالم، المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٩)اماني عبد الغني، وآخرون، نضال الشعوب الثائرة، نماذج حول العالم، المركز المصري للدراسات والمعلومات، ٢٠١٣، ص٨.

(١٠)محمد عبد الله راضي، تطور ظاهرة الصراع الدولي وآفاقها في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٥، ص ٩٠-٩١.

(١١)اسماعيل عبد الحكم وكمال السيد، شعوب حطمت العدوان، كوريا، كوبا، فيتنام.

(١٢)طلال اسماعيل ابراهيم، المصدر السابق ، ص١٨.

(١٣)الكنفوشيوسية: جوهر هذه العقيدة هو الخوف من الطبيعة وعبادة الارواح(الاسلاف)وعظماء الرجال وخشية السماء(الاله الاكبر)،وعبادتها واجلال ما فيها وتعني كلمة كو نفوشيوس هي صيغة لاتينية للاسم الصيني (كون فوتزو واي)أي المعلم كون.ولد سنة ٥٥١ ق.م في مدينة تشوفو بامارة لو ،تولى في التاسع في التاسع عشر من عمره وظيفة امين مخازن في حكومة الامارة ثم ملاحظ اراضي وبرز اسمه حين تولى منصب وزارة العدل ونائب لرئيس الوزراء في تلك الحكومة ،لكنه واجه صعوبات فاستقال وشرع مع عدد من اتباعه في التجوال نحو اراضي الصين ،واخيرا استقر في مسقط راسه مدينة تشوفو حتى وفاته سنة ٤٩٤ق.م.لم يكن كونفو شيوس نبيا" ولا رسولا"ولكنه كان رجلا "تمثلت به جميع العقائد الصينية القديمة وكان معلما" ونشر عن تاريخ بلاده في خمس اجزاء ويضيف الصينيون الها اربعة (كتب الفلاسفة)يسجل فيها بوضوح افكارئه واقواله وتعد هذه الاجزاء التسعة من خيرة الابداع والفكر الصيني، والنفوشيوسية لا تنظر الفرد بمعزل عن المجتمع فالناس عندها كائنات اجتماعية صاغهم المجتمع على الصورة التي هم فيها وعلى الانسان ان يكون عضوا فاعلا فيه وعندما يجدون عادات المجتمع وتقاليده تتعارض مع مساره الخلقي فان الانسان عليه ان لايستجيب ولا يتمرد وانما عليه ان هداية المجتمع ،وتؤكد الكنفوشيوسية على الاخلاق والتعليم والمسائل الدينوية والعزوف عن مناقشة الغيبيات وحياة مابعد الموت والمتتبع لافكاركونفشيوس يرى بوضوح الفكر الاشتراكي في افكاره من خلال دعوته ان الثروة ملك للجميع

،وموقفه السلبي من المرأة والتي يصفها انها كائن يسبب الازعاج ،وقديكون المرء في الصين مسلما او مسيحيا اوبوذيا" لكنه كونفوشيوسيا ايضا"اما في المجال السياسي لم يحاول كونفوشيوس تغيير فلسفة الحكم التقليدية القائمة على فكرة ان الحاكم(ابن السماء)وقد اعلنت الحكومة الصينية منذ القرن الثاني قبل الميلاد في حكم اسرة هان أن الكنفوشيوسية العقيدة الرسمية للبلادوظلت عقيدة كونفوشيوس موضع احترام ليس في الصين فقط وانما في بقية دول اسيا واصبح يعرف ب(المعلم الاول)وغدا قبره في مدينة تشوفو في اقليم شانتونغ كعبة المثقفين الصنيين حتى قيام الثورة الشيوعية١٩٤٩.ينظر: صفاءكريم شكر، السياسة الاميركية تجاه الصين (١٨٩٥ -١٩٣١) دراسة تاريخية،بغداد،٢٠٠٧،ص ٥٦.

(١٤)طلال اسماعيل ابراهيم، المصدر السابق ، ص ٦٩.

(١٥)احمد ثابت، خصائص المجتمع المدني في كوريا، المجتمع المدني في كوريا، تحرير هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٣.

(١٦)بارك شونغ هي Park Chung Hee رئيس جمهورية كوريا الجنوبية: ولد في مقاطعة كيونغ سانغ عام ١٩١٧، ودخل الأكاديمية العسكرية اليابانية وخدم في الجيش الياباني قبل أن ينخرط في الجيش الكوري عام ١٩٤٥، حيث ترقي الى رتبة جنرال عام ١٩٥٠ اثناء النزاع مع كوريا الشمالية. عين في ايار ١٩٦١ نائب رئيس المجلس الأعلى لإعادة التعمير الوطني، وفي تموز من العام نفسه اصبح رئيسا للبلاد وذلك أثر انقلاب عسكري أطاح بالرئيس شانغ دو يونغ، وسارع الى زيادة توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. أعيد انتخابه عام ١٩٦٧ فعمل على تنمية الصناعة الثقيلة وتطبيق خطة خمسية في الحقل الزراعي. أصبحت كوريا الجنوبية في عهده احدى أهم القواعد الأمريكية في اسيا. اغتيل سنة ١٩٧٩. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤٦٦ - ٤٦٧.

(17)Michael J. Seth, A Concise History of Modern Korea: From the Late Nineteenth Century to the Present, Rowman & Littlefield Publishers, Inc., Maryland, 2010, P. 155.

(18) Michael j . Seth , op. cit , p.155.

(١٩) وليم ج. باتلر ، تقرير مقدم الى جمعية العفو عن جنوب كوريا، جنوب كوريا في نظر الاجانب ما وراء كواليس مجتمع جنوب كوريا السوداء، بيونغ يانغ ، ١٩٧٧، ص١٠.

(٢٠) طلال اسماعيل ابراهيم ، المصدر السابق ، ص٩٢.

(٢١) المصدر نفسه.

(22) Kisung park , Military Authoritarian Regimes and Economic Development : The Rok Economi Take-off Under park chung Hee , Naral postgraduate school , Monterrey , California , 2008 , pp.13-14.

(23) Okkyoung Baek Understanding Korean History , jimoondang , seoul , 2011 , p.258.

([٢٤]) لي ميونج باك، الطريق الوعر، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السيرة الذاتية للرئيس لي ميونج – باك رئيس جمهورية كوريا ، والرئيس التنفيذي السابق لهيونداي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١٢ ، ص٥١.

([25]) jung Hae Gu & kim Ho ki , Development of Democratization Movement in south korea , walter H. Shorenstein Asia – pacific Research Center , working paper , Stanford University , Stanford , N.D. , P.5.

([٢٦]) سبق وان احتلت اليابان كوريا وضمتها رسميا" عام ١٩١٠ ولغاية عام ١٩٤٥ رجعت كوريا بين سلطتين جنوبية وشمالية حتى الحرب الكورية عام ١٩٥٠-١٩٥٣ للمزيد ينظر:مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الخامس عشر، اصدار خاص، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٣١.

([27])Okkyoung Baek, op. cit., P. 259.

([28])Jung Hae Gu & Kim Ho ki, op. cit., PP. 5-6.

([٢٩])مسعود الخوند، المصدر السابق، ص ٤١٧.

([٣٠])دستور يوشين: او الاستنارة جاءت كلمة "يوشين" من كلمة "أيشين" اليابانية التي استخدمت في عهد ميجي، وتعني الإصلاحات التي تعيد الحياة، لطالما حاول بارك ورفاقه آن يبرزوا أنفسهم وطنيين، قدم الدستور للرئيس بارك مبررة لفرض القانون العرفي، وحل الجمعية الوطنية، وحظر النشاطات السياسية، وفرض التعليق الجزئي للدستور والدعوة الى اجتماعات طوارئ لمجلس الوزراء. وبموجبه حصل الرئيس على سلطة مطلقة على الفروع التشريعية والقضائية والادارية. للتفاصيل انظر:

Okkyoung Baek, op. cit., P. 261.

([٣١])وليم ج. باتلر، المصدر السابق، ص ١٤.

([٣٢])وليم ج. باتلر، المصدر السابق، ص ١٤.

([٣٣])المصدر نفسه.

([٣٤])طلال اسماعيل ابراهيم، المصدر السابق، ص ١٠١-١٠٢.

([35])Jung Hae Gu & Kim Ho ki, op. cit., P.7.

([٣٦])ماجدة صالح علي، اتجاهات الوحدة القومية في آسيا: كوريا والصين، اسيا والتحولات العالمية، تحرير محمد السيد سليم، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٥٧.

([٣٧])طلال اسماعيل ابراهيم، المصدر السابق، ص١٠٥-١٠٧.

([٣٨])يونس العزاوي، طبيعة العمل السياسي في الدول النامية: دراسة مقارنة، العدد الأول، المجلد الأول، مجلة الإقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٦٩ ،ص ١٩٧-١٩٨.

([39])Michael J. Seth, op. cit., P.157.

(٤٠)سمير زهير الصوص، التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الاوسط وافريقيا، قسم السياسات والتحليل والاحصاء، وزارة الاقتصاد الوطني، قلقيلية، ٢٠٠٦، ص ٣٨.

(41) Okkyoung Baek, op. cit., PP. 272-273.

(*)مجلس التخطيط الاقتصادي: مجلس قام بأنشائه بارك في عام ١٩٦١ وكانت سياسة هذا المجلس تقوم على التوجه النوعي نحو الصادرات محل احلال الواردات وتطبيق السياسات الاقتصادية مع التنسيق بجهود توجيه التنمية الاقتصادية ما بين الدولة والواردات الموجودة، وكان المجلس يقوم برئاسة نائب رئيس الوزراء وكادر من البيروقراطيين الذين يملكون الكفاءة العلمية والخبرة الطويلة بالاقتصاد الكوري، ينظر:

Ibid., P. 273.

(42)Ibid.

(٤٣)محمد امين شلقامي، فهم التجربة الكورية وسبل الاستفادة منها: دليل عملي، اوراق اسيوية، العدد ٣٦، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الادارة والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٥-٢٦

(44)|| Sakong and Youngsun Koh, The Korean Economy: Six Decades of Growth and Development, Korea Development Institute, Seoul, 2010, P.16.

(45)Michael J. Seth, op. cit., P. 156.

(46) || Sakong and Youngsun Koh, op. cit., P. 16.

(٤٧)جابر سعيد عوض، الدور التنموي للدولة في كوريا الجنوبية بين الاستمرارية والتغيير: دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٠٥.

(48) Mortuza Khaled, Park Chung-hee's Industrialization Policy and its Lessons for Developing Countries, A Paper for the World Congress for Korean Studies-2007, Busan. 23-25, August 2007, P.6.

(٤٩)جابر سعيد عوض، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(50) Kwangmyong Publishing Company, Korea Past and Present, Kwangmyong Publishing Company, Seoul, 1972, P. 157.

(51) Kwangmyong Publishing Company, op. cit., P. 157.

(52)Yoshihara Kunio, Culture, Institutions, and Economic Growth: A Comparative Study of Korea and Thailand, Journal of Southeast Asian History, Vol. 33, No.3, Singapore, 1995, PP. 101-102.

(53) || SaKong and Youngsun Koh, op. cit., P. 18.

(٥٤)جابر سعيد عوض، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٥٥)المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(56) Kwangmyong Publishing Company, op. cit., P.158.

(57) Okkyoung Baek, op. cit., P. 274.

(٥٨)سمير زهير الصوص، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٥٩)طلال اسماعيل ابراهيم، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٦٠)ايريك بوتية، ميشيل فوكان، التطور الاقتصادي في اسيا الشرقية، دراسات اقتصادية، تعريب صباح ممدوح كلدان، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١، ص٢٢.

(61)Okkyoung Baek, op. cit., P. 276.

(٦٢)سمير زهير الصوص، المصدر السابق، ص ٥١.

(٦٣)طلال اسماعيل ابراهيم، المصدر السابق، ص ١٥٨.

(*)الزايباتشو: معناها العصبة المالية يطلق على مجموعة الاحتكارات في اليابان اذ تمتلك جميع المؤشرات الاقتصادية والسياسية وجميع مفاصل الدولة، تعتبر مجموعة شركات يملكها اشخاص متنفذين ولهم علاقات قوية مع جميع اركان الحكومة من بيروقراطيين وعسكريين وسياسيين في اليابان وبدأت بعملية تجزئة لصناعات الزايبانشو وفق توجهات امريكية للحد من طموحها القوي وكانت تضم الاربعة الكبار (موميتو ، مينوي ، باسودا ، ميتسوبشي). ينظر: كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الامريكي في اليابان ١٩٤٥-١٩٥٢: دراسة في التاريخ السياسي، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١، ص ٤٧٨-٤٧٩ ؛ صفاء كريم شكر ، اليابان في الصين ١٩٣١-١٩٤٥ ، بغداد ، ص٢١.

(*)التشيبول: والمصطلح نفسه هو لفظ كوري لحروف صينية تستخدم لكتابة زايباتشو، الشركات اليابانية ما قبل حرب ١٩٤٥ التي مثلتها بطرق كثيرة ويعزى نمو التشيبول الى اكثر من مجرد المهارة للمقاولين من رجال الأعمال الموهوبين. ينظر: صفاء كريم شكر اليابان في الصين ١٩٣١-١٩٤٥،بغداد،٢٠١٥.ص٢١.

(٦٤)سليمان مظهر، سياحة في ربوع النمور الاسيوية، هونج كونج، سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢١٤.

(٦٥)اميرة الحداد، مصر مقابل كوريا الجنوبية: دربان متباينان للتصنيع، في: أحمد فاروق غنيم واخرون، دور الدولة في اقتصاد مختلط، شركاء التنمية للبحوث والتدريب والاستشارات، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤-٥.

(٦٦)سمير زهير الصوص، المصدر السابق، ص ٥٣.

(67) Okkyoung Baek, op. cit., PP. 277-278.

(68)|| SaKong and Youngsun Koh, op. cit., P. 21.

(69) |bid., P. 17.

(٧٠)مسعود الخوند، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

(٧١)ايريك بوتية، ميشيل فوكان، المصدر السابق ، ص ٨٩-٩٠.

(٧٢)سوه جونجي، دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال الى اقتصاد معرفي، ص٦.

(٧٣)ايريك بوتية، ميشيل فوكان، المصدر السابق، ص ٩١-٩٢

(٧٤)ايريك بوتية، ميشيل فوكان، المصدر السابق، ص ٨٤.

(٧٥)لي ميونج-باك، المصدر السابق ، ص ٧٥-٧٧.

(٧٦)طلال اسماعيل ابراهيم، المصدر السابق، ص ١٧٦.

(*)كان كونفوشيوس مصرا على انقاذ العالم من الفوضى، واستنتج في نهاية المطاف بأن افضل الطرق لتحقيق ذلك تتمثل في التعليم، وعندها بدأ الشباب يتدفقون صوبة لسماع ما يقوله من مواعظ، ومن أبرز نظرياته إن الطبيعة البشرية قد منحت مجموعة عالمية من المبادئ، ومن أهمها مبدأ "ju" أو التبادلية، وإن هذا المبدأ يتجلى واضحا في العلاقات الإنسانية الأساسية مثل العلاقة المتبادلة بين الملك ورعاياه وبين الأب وابنه والرجل وزوجته وبين المسن والشاب وبين الصديق وصديقه، وأصبح هذا المبدأ من المبادئ الأساسية في جميع المدارس، مثل الفلسفة وعلم النفس والفلسفة الأخلاقية وعلم السياسة. ينظر:

Hakwon-sa, Korea: Its Land, People and Culture of All Ages, Hakwon-sa, Ltd., Seoul, 1963, P. 323.

([77])Bruce Cumings, Counting the Lessings of Democratic Politics Under Standing Challenge of the 21st Century, P. 38.

([٧٨])نجلاء الرفاعي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في كوريا المجتمع المدني في كوريا، هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ ، ص٢٩-٣٠.

([٧٩])المصدر نفسه، ص٤٠.

([٨٠])نجلاء الرفاعي ، المصدر السابق، ص ٤٠-٤١.

([81])Kwangmyong Publishing Company, op. cit., P. 226.

([82])Ibid., P. 228.

([٨٣])ماجدة صالح علي المصدر السابق، ص ١٩٩.

([٨٤])المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

([٨٥])ماجدة صالح علي المصدر السابق، ص ١٩٩.

([٨٦])محمد امين شلقامي، المصدر السابق ، ص ٨٦.

([87])Korea Past and Present, op.cit, p.232.

([٨٨])طلال اسماعيل ابراهيم، المصدر السابق، ٢١٧.

([٨٩])طلال اسماعيل ابراهيم، المصدرنفسه، ص ٢٢٢.

([٩٠])اشرف السيد حنفى، المصدر السابق، ص ٨٨-٨٩.

([٩١])طلال اسماعيل ابراهيم، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

South Korean modernity and modernization Park Chung is a model (1961-1979)

Prof. Safaa Karim Shukr
College of Education, Al-Mustansiriya University
dr.safaa.K.sh@uomnstansiriyah.edu.iq

Key words: modernity, modernization, political, economic, constitutio

Summary:

This research deals with an important period of time in the history of South Korea، especially the presidency of Park Chung is 1961-1979 because of its impact on the progress of South Korea and making it in the arena of industrially advanced countries in its competition for electronic and heavy industries. Chung Park Hee used it and concluded the research with conclusions that support the path of unilateral rule in South Korea، despite its disadvantages، but it had good results on the industrial level and the standard of living of the individual in South Korea